أحداث 7 أكتوبر وتداعياتها علـــى الأمن القومي للدول المجاورة

أ.محمد خليل محمد أبو الحسن*
قسم الدراسات الإقليمية والدولية ، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية ، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
massri2009@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/7/5م تاريخ القبول 2025/8/8م

The October 7 events and their repercussions on the national security of neighboring countries

Researcher: Mohammed Khalil Mohammed Abu al-Hassan
Department of Regional and International Studies / School of Strategic and International Studies / Libyan Academy for Graduate Studies

Abstract
This research examines the events of October 7, 2023, known as "Operation Flood of Al-Aqsa," by analyzing their repercussions on the national security of the Arab countries surrounding Palestine, particularly Egypt, Jordan, and Lebanon.
The research focuses on how these events created a new security and political reality in the region, revealing the fragility of existing regional arrangements and returning the Palestinian issue to the forefront of Arab and international attention.
The analysis shows that Egypt faced challenges related to securing its borders and dealing with the flow of humanitarian aid and the potential for new waves of displacement, while Jordan found itself facing increasing political and popular pressure due to its role as guardian of Islamic and Christian holy sites in Jerusalem. Lebanon, meanwhile, witnessed an escalation in security tensions on its southern border due to clashes between Hezbollah and the Israeli army.
The research concludes that the events of October 7 contributed to reshaping the concept of Arab national security by highlighting the need to enhance regional coordination and cooperation to confront common challenges and work toward building a more effective and independent Arab collective security system to manage future crises.
Keywords: National security, Al-Aqsa Intifada, security implications.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الملخـــــــص :

يتناول هذا البحث أحداث 7 أكتوبر 2023، المعروفة باسم "عملية طوفان الأقصى"، من خلال تحليل انعكاساتها على الأمن القومي للدول العربية المحيطة بفلسطين، ولا سيما مصر والأردن ولبنان.

يُركّز البحث على الكيفية التي أفرزت بها هذه الأحداث واقعًا أمنيًا وسياسيًا جديدًا في المنطقة، بعدما كشفت عن هشاشة الترتيبات الإقليمية القائمة، وأعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام العربي والدولي.

ويُظهر التحليل أن مصر واجهت تحديات تتعلق بتأمين حدودها والتعامل مع تدفق المساعدات الإنسانية واحتمال موجات نزوح جديدة، في حين وجد الأردن نفسه أمام ضغوط سياسية وشعبية متزايدة نتيجة دوره في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس .أما لبنان، فقد شهد تصاعدًا في التوترات الأمنية على حدوده الجنوبية بسبب الاشتباكات بين حزب الله والجيش الإسرائيلي.

ويخلص البحث إلى أن أحداث 7 أكتوبر أسهمت في إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي، من خلال إبراز الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة، والعمل نحو بناء منظومة أمن جماعي عربي أكثر فاعلية واستقلالية في إدارة الأزمات المستقبلية.

الكلمات الافتتاحية : الامن القومي ، طوفان الأقصى، التأثيرات الأمنية .

المقدمـــــة:

مثلت عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023 نقطة تحول مفصلية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث لم تقتصر تداعياتها على الداخل الفلسطيني والإسرائيلي بل تجاوزتها لتلقي بظلالها على كامل منظومة الأمن القومي الإقليمي. أدت هذه العملية إلى تصاعد التوترات في مصر والأردن ولبنان وسوريا، وأعادت ترتيب أولويات السياسات الأمنية إقليمياً، في ظل مشهد عربي يتسم بالهشاشة والانقسام .

مثّلت أحداث 7 أكتوبر 2023، المعروفة بعملية "طوفان الأقصى"، نقطة تحول بارزة في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وأسهمت في إعادة تشكيل خريطة المخاطر الأمنية في الإقليم العربي. كشفت هذه الأحداث عن مواطن الضعف في منظومات

الأمن القومي للدول المجاورة لفلسطين، وفرضت تحديات جديدة تتعلق بالسياسات الحدودية، والاستخباراتية، والاستعدادات العسكرية.

تبرز أهمية هذه الدراسة انطلاقًا من الحاجة الملحة لتحليل انعكاسات هذه التطورات على الأمن القومي لمصر، الأردن ولبنان، بما يشمل قدرة هذه الدول على إدارة الأزمات والتعامل مع التهديدات العابرة للحدود، وحماية الاستقرار الداخلي والإقليمي. كما تهدف الدراسة إلى استكشاف جاهزية الأجهزة الأمنية في هذه الدول للتعامل مع صدمات مفاجئة، وتحديد إمكانيات التعاون العربي لمواجهة المخاطر المشتركة.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية حول مدى تأثير أحداث 7 أكتوبر على واقع الأمن القومي في الدول العربية المجاورة لفلسطين، وتقييم السياسات المنتهجة لمواجهتها، وذلك في ظل ديناميكية الأزمات الإقليمية المتسارعة والمتغيرة.

مشكلة الدراسة :

تواجه دول الطوق المحيطة بفلسطين تداعيات أمنية وسياسية وإنسانية غير مسبوقة بعد أحداث 7 أكتوبر، وسط غياب موقف عربي موحد وتزايد مخاطر التصعيد الإقليمي. تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل انعكاسات "طوفان الأقصى" على استقرار وأمن هذه الدول، والكشف عن أوجه الضعف في منظومة الأمن الإقليمي العربي في ظل هذه المستجدات .

فرضية الدراسة.

تفترض هذه الدراسة أن عملية "طوفان الأقصى" كشفت عن هشاشة المنظومة الأمنية الإقليمية، وأن غياب التنسيق العربي وتداخل المصالح الدولية أسهما في إضعاف قدرة دول الطوق على احتواء تداعيات الحدث وحماية أمنها القومي.

أهداف الدراسة:

تُعد أحداث 7 أكتوبر 2023 نقطة تحول محورية في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، إذ أحدثت تداعيات واسعة تجاوزت حدود فلسطين لتطال الأمن القومي للدول المجاورة .فقد فرضت هذه الأحداث واقعًا أمنيًا وسياسيًا جديدًا، أثّر على سياسات مصر والأردن ولبنان وغيرها، من حيث ضبط الحدود، وإدارة التهديدات، والتعامل مع الضغوط الإقليمية والدولية.

- تحليل التأثيرات الأمنية والسياسية لعملية 7 أكتوبر على دول الطوق العربية.
- تقييم قدرة النظام الإقليمي العربي على الاستجابة الجماعية للأزمات الكبرى.

- تقديم توصيات لتعزيز الأمن الإقليمي والتعاون العربي في مواجهة التهديدات المستجدة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة "أحداث 7 أكتوبر وتداعياتها على الأمن القومي للدول المجاورة " في أنها تتناول حدثًا مفصليًا غيّر معادلات الأمن والسياسة في الشرق الأوسط، وأعاد رسم توازنات القوى الإقليمية والدولية. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- توضح الدراسة كيف أثرت أحداث 7 أكتوبر على معادلات الأمن القومي العربي.
- تكشف حجم التحديات التي تواجهها مصر، الأردن، لبنان وسوريا نتيجة التداخل بين الجبهات والصراعات الإقليمية.
- تساهم في تعزيز فهم صناع القرار لأهمية التعاون الإقليمي وإعادة صياغة مفهوم الأمن الجماعي العربي

منهجية الدراسة.

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الجيوسياسي ومنهج دراسة الحالة، مع توظيف التحليل المقارن بين سياسات الدول المجاورة لفلسطين. تستند الدراسة إلى تقارير مراكز الأبحاث، تصريحات رسمية، رصد إعلامي، ودراسات أكاديمية حديثة .

حدود الدراسة.

الحدود المكانية: تركز هذه الدراسة على الدول العربية المجاورة لفلسطين، وبالأخص مصر، الأردن، ولبنان، باعتبارها الدول الأكثر تأثرًا بالأحداث الأمنية والسياسية في فلسطين.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية منذ 7أكتوبر 2023، تاريخ بدء أحداث "طوفان الأقصى"، وحتى الوقت الراهن، وذلك لتحليل التداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه الأحداث على الأمن القومي للدول المجاورة.

الدراســـــات سابقة:

1- تناول أبو عامر (2023) تداعيات "طوفان الأقصى" على الأمن الإقليمي، مبينًا كيف فرض الحدث واقعًا جديدًا على السياسات المصرية والأردنية. أحدثتها عملية 7 أكتوبر 2023 في بنية الأمن والسياسة في الشرق الأوسط. ويرى الكاتب أن الحدث شكّل نقطة تحول استراتيجية، أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام العربي

والإقليمي، وفرضت على الدول المجاورة —وخاصة مصر والأردن— واقعًا جديدًا في حساباتها الأمنية والسياسية. ويُبرز الكتاب كيف واجهت مصر تحديات أمنية وإنسانية على حدودها مع غزة، واضطرت لإعادة تفعيل دورها كوسيط وضامن للاستقرار الإقليمي، بينما وجد الأردن نفسه أمام ضغط مزدوج: داخلي من الرأي العام المتعاطف مع فلسطين، وخارجي بسبب وصايته على المقدسات في القدس. ويخلص المؤلف إلى أن "طوفان الأقصى" لم يكن حدثًا عسكريًا فحسب، بل منعطفًا سياسيًا كشف حدود سياسات التطبيع، وأعاد تشكيل موازين القوة والمواقف في الإقليم.

2- الصياد (2024) ضعف التماسك الإقليمي العربي في مواجهة الأزمات الكبرى، وأكد على الحاجة لإعادة بناء منظومة الأمن الجماعي. يرى الباحث أن هذا الضعف ناتج عن غياب الإرادة السياسية المشتركة، وتضارب المصالح الوطنية، وتراجع فاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك، مما جعل النظام الإقليمي العربي عاجزًا عن التعامل الفعّال مع التحديات الكبرى. ويؤكد في ختام دراسته على ضرورة إعادة بناء منظومة الأمن الجماعي العربي على أسس جديدة تقوم على التكامل السياسي والتنسيق العسكري والاستخباراتي، بما يعيد للعالم العربي قدرته على حماية مصالحه واستقراره الإقليمي.

المطلب الأول ـ خلفيـــــة حول أحداث 7 أكتوبر 2023.

يُعدّ السابع من أكتوبر عام 2023 نقطة تحول جوهرية في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، إذ شهد ذلك اليوم اندلاع موجة عنف غير مسبوقة عقب تنفيذ حركة حماس وفصائل فلسطينية أخرى عملية عسكرية واسعة ضد إسرائيل، أُطلق عليها اسم "طوفان الأقصى." جاءت هذه العملية في سياق تاريخي وسياسي معقد اتسم بتصاعد التوترات بين الطرفين نتيجة الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية، وتوسّع الأنشطة الاستيطانية، وتكرار الاعتداءات على المسجد الأقصى، إضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 وما ترتب عليه من تدهور حاد في الأوضاع الإنسانية والاجتماعية.

فقد بدأت الأحداث في ساعات الصباح الأولى من ذلك اليوم بإطلاق آلاف الصواريخ من قطاع غزة نحو العمق الإسرائيلي، بالتزامن مع تسلل مجموعات مسلحة إلى المستوطنات والمواقع العسكرية القريبة من الحدود. وأسفرت العملية عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من الجانبين، فضلاً عن أسر عشرات

الإسرائيليين ونقلهم إلى داخل غزة. وردّت إسرائيل بإعلان حالة الطوارئ وشنّ حملة عسكرية شاملة على القطاع شملت قصفاً جوياً مكثفاً وفرض حصار شامل، مما أدى إلى أزمة إنسانية واسعة النطاق ودمار كبير في البنية التحتية المدنية. وتمثل أحداث السابع من أكتوبر 2023 وما تبعها من تصعيد عسكري واسع منعطفاً حاسماً في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، إذ أعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام الدولي، وأثارت نقاشات معمقة حول القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، وسبل تحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع في ظل واقع إقليمي ودولي متغير.

جاءت أحداث 7 أكتوبر 2023 كنتيجة لهجوم مفاجئ ومنسق أطلقته فصائل المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس على مستوطنات غلاف غزة، ما أدى إلى انهيار نسبي في منظومة الردع الإسرائيلية وأعاد تشكيل موازين القوة في الصراع. اتسم الرد الإسرائيلي بعنف غير مسبوق شمل قصفًا موسعًا للبنية التحتية في غزة، لتتحول الأزمة سريعًا إلى ملف إقليمي مع قلق متصاعد لدى دول الجوار (Khalil, 2023). يعود السياق التاريخي للعملية إلى سنوات من الحصار والانقسام السياسي، وفشل المسارات السلمية، مع قناعة متزايدة لدى المقاومة بأن ضربة نوعية ستعيد فتح ملفات القضية الفلسطينية إقليميًا ودوليًا. استندت العملية إلى تخطيط استخباراتي ولوجستي طويل الأمد، شمل استخدام تقنيات متقدمة في الاستطلاع، الاتصالات، وتكتيك الأنفاق، ما سمح بتحقيق عنصر المفاجأة وتجاوز خطوط الدفاع الإسرائيلية التقليدية (The Washington Institute, 2023).

المطلب الثاني ـ التأثيرات الأمنية ل (7 أكتوبر) على الدول المجاورة.

أثارت أحداث السابع من أكتوبر 2023 وما تبعها من تصعيد عسكري واسع بين إسرائيل وحركة حماس مخاوف أمنية كبيرة في المنطقة، إذ لم تقتصر تداعياتها على الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية فقط، بل امتدت لتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الدول المجاورة مثل مصر، ولبنان، والأردن، وسوريا. فقد أدى اتساع نطاق العمليات العسكرية إلى زيادة التوترات على الحدود، وارتفاع مستويات الاستنفار الأمني، إلى جانب تخوفات من انتقال الصراع أو تدفق اللاجئين إلى تلك الدول. كما برزت مخاوف من تأجيج النزاعات الداخلية أو تنامي نشاط الجماعات المسلحة في بعض المناطق الحدودية. وبذلك، شكّلت هذه الأحداث اختباراً حقيقياً لقدرة دول الجوار على الحفاظ على استقرارها وأمنها القومي في ظل تصاعد الصراع وامتداده الإقليمي.

1ـ مصـــــر: شكّلت عملية "طوفان الأقصى" التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023 نقطة تحول جوهرية في منظومة الأمن القومي المصري، نظرًا إلى الموقع الجغرافي الحساس لمصر كدولة مجاورة لقطاع غزة، ودورها المركزي في إدارة معبر رفح والحدود المشتركة. وقد أفضت هذه التطورات إلى بروز تحديات أمنية متشابكة، دفعت القاهرة إلى إعادة تقييم سياساتها الأمنية والإنسانية في ظل تسارع التغيرات الإقليمية (أبو عامر، 2023؛ The Washington Institute, 2023).

2ـ الأمن الحدودي وتعزيز الإجراءات في سيناء: استجابت الدولة المصرية للأحداث الميدانية عبر رفع مستوى التأهب الأمني في شبه جزيرة سيناء، من خلال تكثيف نقاط التفتيش والدوريات المشتركة بين القوات المسلحة والشرطة، إلى جانب تشديد الرقابة على الأنفاق والمعابر البرية. وهدفت هذه الإجراءات إلى الحد من احتمالات التسلل وتهريب السلاح أو تسلل عناصر مسلحة من القطاع إلى الداخل المصري (أبو عامر، 2023). تأتي هذه الخطوات في سياق سعي الدولة إلى منع انتقال الفوضى الأمنية من غزة إلى الأراضي المصرية، لا سيما في ضوء التجارب السابقة مع نشاط الجماعات المسلحة في المنطقة.

3ـ إدارة معبر رفح بين الضغوط الإنسانية والهواجس الأمنية: أصبح معبر رفح محورًا لتقاطع الضغوط الإنسانية والدواعي الأمنية في آن واحد. فمن جهة، تزايدت المطالب الدولية بضرورة تسهيل مرور المساعدات والجرحى والمدنيين من قطاع غزة، بينما من جهة أخرى، برزت المخاوف المصرية من أن يؤدي تدفق اللاجئين إلى سيناء إلى أزمة ديموغرافية وأمنية طويلة الأمد (The Washington Institute, 2023). ، وفي ضوء ذلك، تبنت القاهرة نهجًا توازنيًا يهدف إلى تلبية المتطلبات الإنسانية ضمن ضوابط صارمة تحافظ على السيادة الوطنية والأمن الداخلي.

4ـ إعادة ترتيب أولويات الأمـــن القومي والدبلوماســـية: تجاوزت تداعيات العملية حدود الجانب الأمني لتشمل إعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية المصرية. فقد اضطرت القاهرة إلى اعتماد ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الأمنية"، التي تسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين الالتزام التاريخي تجاه القضية الفلسطينية وضغوط الرأي العام المحلي، وبين الحفاظ على استقرارها الداخلي والعلاقات مع إسرائيل (الصياد، 2024).

كما كثفت مصر تعاونها مع القوى الإقليمية والدولية في محاولة لاحتواء التصعيد ومنع امتداد الأزمة إلى محيطها الاستراتيجي.

5- المخاطر الأمنية والاستراتيجية المستقبلية : تتمثل أبرز المخاطر الراهنة في احتمالية استغلال حالة الانفلات الأمني داخل غزة من قبل جماعات متطرفة لتنفيذ عمليات إرهابية أو تهريب عبر الحدود. وقد استجابت أجهزة الأمن المصرية لذلك عبر تطوير منظومات الرصد والاستخبارات وتعزيز التنسيق مع الشركاء الإقليميين (أبو عامر، 2023). كما تزايدت المخاوف من احتمال تحول سيناء إلى منطقة جذب لعناصر مسلحة أو نازحين في حال تفاقم الصراع.

ويرى الباحث بان دراسة الحالة المصرية أن عملية "طوفان الأقصى" مثلت اختبارًا معقدًا للأمن القومي المصري، إذ فرضت على الدولة اعتماد سياسات متوازنة بين الأبعاد الإنسانية والاعتبارات الأمنية. ويؤكد ذلك على أهمية الدور المحوري لمصر في إدارة التوازنات الإقليمية، وعلى الحاجة إلى تطوير منظومة الأمن الحدودي والدبلوماسية الوقائية بما يتناسب مع طبيعة التهديدات المستقبلية.

رفعت مصر من درجة التأهب الأمني في سيناء تحسبًا لأي اختراق أو تسلل مسلح، وواجهت معضلات إنسانية وسياسية مع تزايد الضغط على معبر رفح، بين الاستجابة للواجب الإنساني ومخاوف التهجير الجماعي ، كما سعت القاهرة إلى تحقيق توازن دقيق بين تطلعات الشارع المصري المؤيد للفلسطينيين، وضغوط معادلاتها الدبلوماسية والاستراتيجية .

6- الأردن: أحدثت عملية "طوفان الأقصى" تحولات جوهرية في البيئة الأمنية الأردنية، نتيجة لعوامل جغرافية وديموغرافية وسياسية تجعل من المملكة طرفًا متأثرًا بشكل مباشر بمآلات الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. فقد فرضت التطورات المتسارعة تحديات جديدة على منظومة الأمن الوطني الأردني، وأجبرت صانع القرار على مراجعة استراتيجياته الأمنية والسياسية على المستويين الداخلي والإقليمي(Bdour, 2023)؛ (Jordan warns U.S., 2023).

7- حماية الحدود وتعزيز السيادة الوطنية : استجابت السلطات الأردنية للتطورات الميدانية عبر تشديد الرقابة الأمنية على الحدود المشتركة مع الضفة الغربية وإسرائيل، من خلال رفع درجات التأهب الأمني، وزيادة نقاط التفتيش، وتكثيف انتشار وحدات الجيش والأجهزة الأمنية .(Bdour, 2023) وهدفت هذه الإجراءات

إلى منع أي تسلل أو نشاط غير نظامي قد يهدد الأمن الداخلي، خاصة في ظل ارتفاع منسوب التوتر الشعبي والسياسي الداعم للفلسطينيين داخل المملكة.

8- تحديات إدارة ملف اللاجئين والنزوح المحتمل: مع تصاعد العمليات العسكرية في قطاع غزة واحتمال امتدادها إلى الضفة الغربية، برزت لدى الأردن مخاوف من موجات نزوح فلسطيني جديدة أو محاولات إسرائيلية لدفع الفلسطينيين نحو الأراضي الأردنية. وقد شددت الحكومة على رفضها القاطع لأي سيناريو يكرس فكرة "الوطن البديل"، مع تشديد الرقابة على الحدود وتقييد حركة الدخول والخروج كإجراء وقائي (Jordan warns U.S., 2023). وتأتي هذه السياسة في سياق حماية الهوية الوطنية والحفاظ على التوازن الديموغرافي في البلاد.

9- إدارة التوازن بين الاستقرار الداخلي والضغوط الشعبية : شهدت الساحة الأردنية تصاعدًا في وتيرة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بمواقف أكثر حزمًا تجاه إسرائيل عقب العملية، لا سيما قرب السفارة الإسرائيلية وفي عدد من المحافظات. تعاملت السلطات مع هذه التحركات بسياسة مزدوجة تقوم على ضبط الأمن والحفاظ على النظام العام، مع مراعاة الحساسية الشعبية تجاه القضية الفلسطينية (Bdour, 2023). وقد هدفت هذه المقاربة إلى منع تفاقم الاحتقان الداخلي وضمان استمرار الاستقرار السياسي.

10- التنسيق الأمني والدبلوماسي الإقليمي : رغم تصاعد حدة التوترات، حافظ الأردن على مستوى من التنسيق الأمني مع إسرائيل في إطار اتفاقية السلام الموقعة عام 1994، إلى جانب تكثيف الاتصالات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ودول الإقليم للتحذير من مخاطر أي تحرك قد يؤدي إلى تهجير الفلسطينيين أو انهيار السلطة الفلسطينية (Jordan warns U.S., 2023). ويعكس هذا النهج حرص المملكة على التعامل الواقعي مع الأزمة بما يحمي مصالحها الاستراتيجية ويعزز موقعها الإقليمي.

11- المخاطر الأمنية والاستراتيجية المحتملة: تزايدت المخاوف الأردنية من أن تسهم تداعيات الصراع في زعزعة التوازنات السكانية والسياسية أو في خلق بيئة خصبة لاختراقات أمنية من قبل جماعات مسلحة تستغل حالة الفوضى الإقليمية. وقد دفع ذلك الأجهزة الأمنية إلى رفع مستوى الجاهزية وتطوير القدرات الاستخباراتية تحسبًا لأي سيناريو مشابه لهجمات أكتوبر 2023 .(Haaretz, 2025)

ويرى الباحث أيضا بان التطورات بعد عملية "طوفان الأقصى" أن الأمن القومي الأردني أصبح أكثر ترابطًا مع ديناميات الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وأن المملكة تواجه تحديات معقدة تستلزم إدارة متوازنة بين المتطلبات الأمنية والضغوط الشعبية والالتزامات الدبلوماسية. ويؤكد ذلك على ضرورة تعزيز منظومة الأمن الوطني الأردني بما يضمن حماية الحدود والحفاظ على الاستقرار الداخلي في ظل بيئة إقليمية شديدة التقلب. وقد شهد الأردن تشديدًا للإجراءات الأمنية على حدوده مع الضفة الغربية وإسرائيل، مع تزايد المخاوف من تداعيات انهيار الوضع الأمني في الضفة أو موجات نزوح محتملة. سياسياً، أعادت عمان التأكيد على رفضها لأي مشاريع تهجير للفلسطينيين إلى أراضيها، في حين حافظت على التنسيق الأمني مع إسرائيل رغم التوترات .

12- **لبنان :** أدى تصاعد الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023 إلى انعكاسات مباشرة على المشهد اللبناني، بالنظر إلى هشاشة الوضع السياسي الداخلي، واستمرار الأزمة الاقتصادية، ووجود حزب الله كفاعل عسكري رئيسي على الحدود الجنوبية مع إسرائيل. وقد جعلت هذه العوامل من لبنان بيئة أمنية حساسة ومفتوحة على احتمالات التصعيد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (Sadiki, 202)؛ .(Khalil, 2023).

13- التصعيد العسكري على الجبهة الجنوبية: شهدت الحدود اللبنانية–الإسرائيلية موجات متكررة من الاشتباكات بين حزب الله والقوات الإسرائيلية، تمثلت في تبادل القصف المدفعي وإطلاق الصواريخ على نطاق محدود. أسهم هذا الوضع في خلق حالة استنفار أمني دائم في المناطق الجنوبية اللبنانية، ودفع إسرائيل إلى تعزيز وجودها العسكري على الحدود وإجلاء سكان المستوطنات القريبة .(Khalil, 2023) ويشير ذلك إلى أن لبنان بات جزءًا من معادلة الردع المتبادلة التي تتجاوز الصراع المحلي لتأخذ أبعادًا إقليمية أوسع.

14- الضغوط الإنسانية وتفاقم الوضع الداخلي : أدت تداعيات الحرب إلى زيادة الأعباء على البنية التحتية والخدمات العامة في لبنان، خاصة مع تدفق لاجئين فلسطينيين جدد وازدياد الضغط على المجتمعات المضيفة. وتزامن ذلك مع تدهور اقتصادي مستمر يحدّ من قدرة الدولة على الاستجابة الإنسانية الفعالة. كما أثار احتمال

توسع المواجهة مخاوف من موجة نزوح داخلي جديدة في الجنوب اللبناني أو من انفلات أمني يمكن أن تستغله مجموعات مسلحة لتعزيز نفوذها .(Sadiki, 2023)

15- استهداف البنية التحتية والمناطق المدنية : أدت الاشتباكات المتقطعة والقصف المتبادل إلى تضرر مناطق مدنية لبنانية، وإلى خسائر بشرية وأضرار في المرافق الحيوية مثل شبكات الكهرباء والمياه والطرق. ونتيجة لذلك، تفاقم الإحساس بانعدام الأمن بين السكان المحليين، الذين يخشون تكرار سيناريوهات الصراع الواسع كما حدث في عامي 2006 و1982 .(Khalil, 2023) ويشير هذا إلى هشاشة المنظومة الأمنية اللبنانية أمام أي تصعيد عسكري جديد.

16- استغلال حالة الفوضى من قبل الفاعلين المحليين والإقليميين : أسهمت حالة الضعف المؤسسي وتراجع سلطة الدولة في تمكين الفاعلين المحليين المسلحين من استثمار الأوضاع الأمنية لتحقيق مكاسب سياسية وميدانية، خصوصًا في الجنوب. كما تزايدت التحذيرات من تحول لبنان إلى ساحة صراع بالوكالة بين إيران وحلفائها من جهة، وإسرائيل وحلفائها الغربيين من جهة أخرى .(Sadiki, 2023) وهو ما يعمق من الطابع الإقليمي للأزمة اللبنانية ويزيد من صعوبة احتوائها عبر الأدوات التقليدية.

ويرى الباحث بان هذه المعطيات أن الأمن القومي اللبناني يمر بمرحلة حرجة نتيجة لتقاطع العوامل الداخلية والإقليمية التي فاقمتها عملية "طوفان الأقصى". ففي ظل هشاشة الدولة والانقسام السياسي الحاد، يظل احتمال الانزلاق إلى مواجهة شاملة قائمًا، ما لم تُفعَّل جهود الوساطة والضبط الإقليمي والدولي. ومن ثم، فإن الحفاظ على استقرار لبنان يتطلب استراتيجية متكاملة تجمع بين التحصين الأمني، ودعم الاقتصاد، وتعزيز حضور الدولة في الجنوب كضامن وحيد للأمن. وتصاعدت حدة الاشتباكات بين حزب الله والجيش الإسرائيلي على الحدود الجنوبية، ما أدخل لبنان في حلقة جديدة من التوتر الأمني، وسط هشاشة داخلية وانهيار اقتصادي متواصل. كما استغلت بعض الأطراف المحلية الفوضى لتعزيز مواقعها السياسية والأمنية، وازداد الضغط على البنى التحتية واللاجئين .

17- سوريا : أعادت عملية "طوفان الأقصى" التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023 تشكيل المشهد الأمني الإقليمي، لتضع سوريا في قلب التفاعلات الجيوسياسية الجديدة. فالوضع السوري، المتميز بتعدد القوى العسكرية على الأرض، وارتباطه الوثيق بالمحور الإيراني وحزب الله، جعل البلاد نقطة تماس مركزية في أي تصعيد بين

إسرائيل والمحور المناهض لها. وقد أفرزت هذه التطورات تحديات أمنية مركبة، تتراوح بين الغارات الجوية الإسرائيلية المتزايدة، وضغوط التحالفات الإقليمية، ومخاطر الانزلاق نحو صراع بالوكالة (Khalil, 2023)؛ (Sadiki, 2023).

18- تكثيف الغارات الإسرائيلية وتحوّل قواعد الاشتباك : شهدت الساحة السورية بعد أكتوبر 2023 تصاعدًا في وتيرة الغارات الإسرائيلية التي استهدفت مواقع عسكرية تتبع للحرس الثوري الإيراني وحزب الله، إضافة إلى منشآت تابعة للجيش السوري في الجنوب والداخل. ويُلاحظ أن إسرائيل استخدمت الصراع في غزة كفرصة لتوسيع نطاق عملياتها الوقائية، بهدف إضعاف خطوط الإمداد العسكرية ومنع نقل الأسلحة النوعية إلى حزب الله أو الفصائل الفلسطينية عبر الأراضي السورية (Khalil, 2023) ، **و**أدى هذا التصعيد إلى رفع مستوى الجاهزية العسكرية للنظام السوري وحلفائه، لكنه في الوقت ذاته فاقم التوترات بين القوات النظامية والفصائل الأجنبية المنتشرة داخل البلاد. كما أسفرت الضربات المتكررة عن خسائر مدنية وأضرار في البنى التحتية، خصوصًا في مناطق ريف دمشق، حلب، والقنيطرة، مما زاد هشاشة البيئة الأمنية في تلك المناطق.

19- المأزق السياسي للنظام وحدود التحالفات الإقليمية : وجد النظام السوري نفسه أمام معادلة سياسية معقدة: فهو يسعى إلى الحفاظ على صورته كداعم للمقاومة، وفي الوقت ذاته يدرك محدودية قدرته العسكرية والاقتصادية على الانخراط في مواجهة مفتوحة مع إسرائيل. لذلك تبنّت دمشق خطابًا تضامنيًا محسوبًا مع القضية الفلسطينية، مع تجنب التصعيد الميداني الذي قد يجر البلاد إلى مواجهة شاملة لا تملك مقوماتها (Sadiki, 2023). **لا**، كما كشفت الأزمة حدود الدورين الروسي والإيراني في دعم سوريا، إذ بدت موسكو منشغلة بأولوياتها في أوكرانيا، بينما ركزت طهران على إدارة التوتر الإقليمي دون الانجرار إلى حرب مباشرة.

20- تنامي مؤشرات الحرب بالوكالة واستغلال الفوضى : استغلت بعض الفصائل المدعومة من إيران الانشغال الإسرائيلي في جبهة غزة لتعزيز انتشارها في الجنوب السوري، وتحريك خطوط الإمداد اللوجستي نحو لبنان وغزة. وترافقت هذه التحركات مع محاولات لنقل أسلحة وصواريخ دقيقة، مما أثار مخاوف من تحول سوريا إلى ساحة مواجهة غير مباشرة بين إسرائيل والمحور الإيراني .(Khalil, 2023)

هذا الوضع أسهم في زيادة الضغط على السكان المدنيين، ورفع احتمالات توسع رقعة الاستهدافات الجوية الإسرائيلية، مما يجعل من الأراضي السورية نقطة اشتعال مرشحة لمزيد من التصعيد الإقليمي.

21- تدهور الوضع الإنساني وتهديد أمن المدنيين : أسهمت الغارات المتكررة والتوترات العسكرية في تفاقم معاناة المدنيين والنازحين، خصوصًا في مناطق الشمال والجنوب التي تضم مخيمات مكتظة. وأدت بعض الهجمات إلى تضرر مرافق خدمية ومواقع إيواء، ما زاد من هشاشة الوضع الإنساني وأعاد إلى الأذهان مخاوف النزوح الداخلي الواسع التي شهدتها البلاد خلال ذروة الحرب الأهلية.

ويرى الباحث بأن هذه التحولات الأخيرة أن سوريا أصبحت ساحة مركزية للصراع الإقليمي بعد عملية "طوفان الأقصى"، حيث تتقاطع المصالح الإسرائيلية والإيرانية والروسية على أرضٍ واحدةٍ تفتقر إلى الاستقرار. ويبدو أن التحدي الأكبر أمام الدولة السورية يتمثل في إدارة التوازن بين تحالفاتها الإقليمية وحماية أمنها الداخلي في ظل استمرار الضربات الجوية وتآكل مؤسساتها الأمنية. وبالتالي، فإن مستقبل الأمن السوري مرهون بقدرة النظام على ضبط الفاعلين المسلحين غير الحكوميين، والحد من استخدام أراضيه كساحة تصفية حسابات بين القوى المتصارعة.

شهدت سوريا تكثيفًا للغارات الإسرائيلية على أهداف داخلية، وتعرض النظام السوري لإحراج سياسي بين التزامه بخطاب المقاومة وضغوط حلفائه. كما تصاعدت المخاوف من استغلال إيران ووكلائها للانشغال الإسرائيلي في غزة لتعزيز نفوذهم، ما يهدد بانزلاق البلاد نحو مواجهات جديدة بالوكالة .

المطلب الثالث ـ الأمن القومي العربي وتحديات التماسك الإقليمي.

أبرزت تطورات "طوفان الأقصى" هشاشة النظام الإقليمي العربي، وانكشاف الانقسامات بين الدول المطبعة والدول الداعمة للمقاومة (Sadiki, 2023). تزايدت حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتعمق العجز عن اتخاذ موقف موحد، في ظل تدخلات دولية وإقليمية متنافسة وتنامي سباق التسلح، الأمر الذي أضعف قدرة المنظومة العربية على الاستجابة الجماعية الفعالة (الصياد، 2024).

تتطلب المرحلة المقبلة إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي في إطار تضامن سياسي وأمني واقتصادي حقيقي، مع تطوير آليات عمل جماعية (مثل قوة احتياط

عربية، وتكامل استخباراتي، ومبادرات إعلامية مشتركة) لتعزيز الاستجابة للأزمات والتهديدات العابرة للحدود (Aboamer, 2023).

أيضا شهد النظام الإقليمي العربي خلال العقود الأخيرة تراجعًا ملحوظًا في درجة تماسكه وقدرته على صياغة استجابات جماعية فعالة تجاه الأزمات الإقليمية والدولية. وقد تجلت هذه الهشاشة بوضوح في مرحلة ما بعد عملية "طوفان الأقصى" في أكتوبر 2023، حيث أظهرت مواقف الدول العربية تفاوتًا كبيرًا في المقاربات والسياسات تجاه الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية. يعود هذا التراجع إلى مجموعة من العوامل البنيوية، أبرزها الانقسامات السياسية والإيديولوجية، وتعدد الأزمات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن تدخلات القوى الإقليمية والدولية التي أضعفت استقلال القرار العربي المشترك (الصياد، 2024؛).(Sadiki, 2023).

أولًا ـ التحديات البنيوية التي تواجه الأمن القومي العربي.

1- الانقسامات السياسية والإيديولوجية : يتسم النظام العربي بانقسام حاد بين تيارات التطبيع التي ترى في الانخراط مع القوى الدولية وإسرائيل مدخلًا لتحقيق الاستقرار، وتيارات المقاومة التي ترفض ذلك وتتمسك بمبدأ الصراع التحرري. وقد انعكست هذه التباينات على ضعف التنسيق داخل المؤسسات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، مما أدى إلى تآكل فاعلية القرار الجماعي في القضايا المصيرية.

2- الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: أسهمت التحديات الاقتصادية وتزايد معدلات البطالة والفقر في دفع العديد من الحكومات العربية إلى التركيز على القضايا الداخلية على حساب الملفات القومية الجامعة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. هذا التحول نحو "الأمن الوطني الضيق" على حساب "الأمن القومي الشامل" قلّص من قدرة النظام العربي على التحرك الجماعي (الصياد، 2024).

3- التدخلات الإقليمية والدولية: سعت قوى إقليمية كبرى، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، إلى ملء الفراغ الاستراتيجي العربي واستثمار حالة التشرذم لتعزيز نفوذها الإقليمي. كما استغلت القوى الدولية الكبرى هذا الضعف لتعميق تبعيات اقتصادية وأمنية تزيد من اختلال موازين القوى داخل المنطقة .(Sadiki, 2023)

4- فشل مشاريع التكامل الدفاعي والأمني: فشلت محاولات إقامة منظومات دفاعية عربية مشتركة في تحقيق أي مستوى من التكامل الأمني، سواء على صعيد التنسيق العسكري أو تبادل المعلومات الاستخباراتية. وقد ساهمت الصراعات الداخلية في

سوريا واليمن وليبيا في تعميق الانقسام وإضعاف إمكانية بلورة رؤية استراتيجية موحدة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود.

ثانيًا ــ آفاق إعادة بناء التماسك الإقليمي.

إن استعادة تماسك النظام العربي بعد مرحلة "طوفان الأقصى" تتطلب إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي العربي ليشمل أبعاده المتعددة ـــ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية ـــ ضمن إطار تكاملي واقعي. ويمكن تلخيص أبرز الاتجاهات المستقبلية فيما يلي:

1- صياغة ميثاق أمني عربي جديد : يستند إلى مبادئ التضامن العملي والتكامل المؤسسي بدلًا من الاكتفاء بالخطاب الرمزي. ينبغي أن يتضمن هذا الميثاق آليات واضحة للتدخل الجماعي في مواجهة التهديدات المشتركة.

2- تعزيز البنية الاستخباراتية والأمنية المشتركة: من خلال تطوير مراكز إنذار مبكر وتبادل معلومات استخباراتية حول التهديدات الإرهابية، والاختراقات السيبرانية، والصراعات العابرة للحدود، لضمان استجابة جماعية منسقة.

3- إعادة تنشيط منظومة العمل العربي المشترك: عبر تفعيل المؤسسات الإقليمية القائمة أو إنشاء أطر أكثر مرونة وفاعلية تتجاوز البيروقراطية التقليدية لجامعة الدول العربية، بما يسمح بصياغة قرارات تنفيذية لا تقتصر على التوصيات السياسية.

4- دمج الأمن الاقتصادي والاجتماعي في مفهوم الأمن القومي: إذ لا يمكن بناء منظومة أمن عربي مستقرة دون تعزيز التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة كركائز للاستقرار الداخلي والإقليمي.

الخاتمة:

أظهرت الدراسة أن عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023 شكّلت نقطة انعطاف رئيسية في ديناميات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وامتدت تداعياتها لتعيد تشكيل منظومة الأمن الإقليمي العربي. كشفت الأحداث عن هشاشة الأمن الجماعي في المنطقة، وأبرزت ضعف التنسيق بين دول الجوار، كما سلطت الضوء على التوازن الصعب بين متطلبات الأمن القومي والضغوط الإنسانية والدبلوماسية، خاصة في مصر والأردن ولبنان وسوريا.

برهنت التطورات على أن غياب استراتيجية عربية موحدة وتفاقم التدخلات الخارجية يمنعان بناء استجابة فعّالة للأزمات الإقليمية، ويزيدان من قابلية الحدود للاختراق

والفوضى. كما أكدت الدراسة أن التحديات الأمنية الجديدة تتطلب إعادة نظر شاملة في آليات التعاون العربي، وتطوير منظومة محدثة للأمن القومي تسير جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاجتماعي.

في الختام، تبرز الحاجة الماسة إلى بلورة رؤية إقليمية تضامنية تضع أمن الشعوب العربية واستقرارها في صدارة الأولويات، وتعيد الاعتبار لمبدأ العمل المشترك لمواجهة التهديدات العابرة للحدود والحفاظ على مستقبل المنطقة وأمنها الجماعي.

نتائج الدراسة :

- اظهرت الدراسة أن عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023 شكّلت نقطة تحول مفصلية في معادلات الأمن الإقليمي العربي، حيث خلقت واقعاً جديداً من الهشاشة الأمنية، وفرضت على دول الجوار المباشر (مصر، الأردن، لبنان، سوريا) تحديات غير مسبوقة على المستويات الحدودية، والسياسية، والإنسانية.
- أظهرت الأحداث أن مصر اضطرت إلى تعزيز حضورها الأمني في سيناء وتشديد رقابة معبر رفح، في وقت وجدت نفسها أمام توازن صعب بين متطلبات الأمن القومي والضغوط الإنسانية والسياسية الدولية
- أظهر الأردن استعدادات أمنية مشددة لمواجهة خطر التهجير أو النزوح الجماعي، مع استمرار الضغوط الشعبية الرافضة لأي سيناريو للوطن البديل، وتأكيد القيادة السياسية على حماية السيادة والاستقرار الداخلي
- شهد لبنان تصعيداً عسكرياً على حدوده الجنوبية، مع تزايد المخاطر على البنية الداخلية الهشة، واحتمال استغلال الفوضى من قبل قوى محلية أو إقليمية، ما زاد احتمال الانزلاق لمواجهة إقليمية أوسع .
- أما سوريا، فقد أصبحت ساحة مواجهة متجددة بين إسرائيل والمحور الإيراني، مع تصاعد الغارات الإسرائيلية ومخاطر الحرب بالوكالة، ما زاد من تهديد أمن المدنيين وزعزع الاستقرار في مناطق النزاع .
- بينت النتائج أن غياب التنسيق العربي وضعف المؤسسات والآليات الإقليمية أدى إلى تراجع فاعلية منظومة الأمن القومي العربي، وجعل المنطقة أكثر عرضة لاختراقات القوى الدولية والإقليمية .

- تؤكد الدراسة أن التحديات الأمنية بعد "طوفان الأقصى" تتجاوز البعد العسكري، لتشمل الجوانب الديموغرافية، الإنسانية، والسياسية، ما يتطلب إعادة نظر استراتيجية في البناء المؤسسي للأمن العربي الجماعي.

التوصيات :

1- تعزيز منظومة الأمن العربي المشترك: ضرورة العمل على بناء إطار أمني إقليمي متكامل يستند إلى مبادئ التعاون والتضامن الفعّال بين الدول العربية، بما يمكّنها من التعامل الجماعي مع الأزمات والتهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب، التسلل غير الشرعي، والاختراقات الأمنية.

2- تطوير آليات التنسيق الاستخباراتي والعسكري: أهمية تعزيز قنوات التواصل والتبادل المعلوماتي بين الأجهزة الأمنية والعسكرية للدول العربية، خصوصًا تلك المجاورة لفلسطين، بما يتيح الاستجابة السريعة للأحداث الميدانية والحد من تهريب السلاح أو تسلل العناصر المسلحة.

3- إعادة تقييم السياسات الإنسانية والأمنية على الحدود: الدعوة إلى إعادة صياغة سياسات إدارة المعابر الحدودية (مثل معبر رفح) بطريقة توازن بين متطلبات الأمن القومي والالتزامات الإنسانية تجاه المدنيين، مع اعتماد آليات رقابة فعالة تضمن الانسيابية الإنسانية دون المساس بالسيادة الوطنية.

4- الاستثمار في تنمية المناطق الحدودية الهشة: ضرورة تبني خطط تنموية شاملة في المناطق الحدودية المعرضة للتوترات، مثل سيناء وجنوب لبنان وشمال الأردن، بهدف تحصينها ضد مظاهر التطرف واستغلالها من قبل الجماعات المسلحة أو القوى الإقليمية المتنافسة.

5- بلورة خطاب إعلامي عربي موحد: أهمية صياغة استراتيجية إعلامية عربية مشتركة تسعى إلى تعزيز التضامن الشعبي وإعادة القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الإقليمي، مع التركيز على طرح حلول سياسية عادلة ومستدامة تعزز الأمن والسلام.

6- تشجيع البحث العلمي في مجال الأمن القومي العربي : دعم المراكز البحثية والجامعات العربية لإجراء دراسات معمقة حول تحولات البيئة الأمنية والجيوسياسية في المنطقة، بما يزوّد صُنّاع القرار بتحليلات استراتيجية وتوصيات واقعية قائمة على الأدلة.

7- تفعيل الدبلوماسية العربية متعددة الأطراف: تعزيز التواصل الدبلوماسي النشط بين الدول العربية والدول المؤثرة دوليًا، بهدف دعم المسارات السلمية للأزمات الإقليمية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، والحفاظ على استقرار النظام العربي .

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصـــــــــــادر والمراجع :

1- أبو عامر، عدنان. (2023). تداعيات طوفان الأقصى على الأمن الإقليمي. مركز الجزيرة للدراسات.

2- الصياد، محمد (2024). الأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الجيوسياسية. مركز دراسات الوحدة العربية.

المصادر الإنجليزية :

1. Bdour, F. (2023). "The worst is coming": Jordan braces for spillover effects of Israel-Hamas war. Middle East Institute.
2. Jordan warns U.S. Israel could forcibly displace Palestinians to neighboring nations. (2023, October 13). Axios.
3. Khalil, A. (2023). Hamas-Israel War: Regional Implications. Carnegie Middle East Center.
4. Sadiki, L. (2023). Arab Regimes and the Gaza Conflict. Brookings Doha Center.
5. The Washington Institute for Near East Policy. (2023). Egypt's Strategic Dilemma After October 7.
6. Haaretz. (2025, May 20). Increase in breaches at Israel-Jordan border raises fears of another October 7 attack.